دور الملاءة المالية في التنبؤ بالفشل المالي لشركات التأمين (دراســـة تجارب بعض الدول)

د. خليل محمد – جامعةالمديةأ. بوشالي عمار – جامعة معسكر
البريد الالكتروني: Berrabahmoh@gmail.com البريد الالكتروني: bouchaliomar16@gmail.com
رقم الهاتف : 06.61.59.12.48
رقم الهاتف : 07.77.04.64.64

الملخص:
يؤدي قطاع التأمين دوراً مهماً في تنمية الاقتصاد القومي فضلاً عن الحماية الاقتصادية التي يوفرها التأمين لكثير من الشركات فهو يساعد في تجميع المدخرات اللازمة لتمويل خطط التنمية في المجتمعات النامية للاستثمار في أوعية اقتصادية متعددة وفي المجتمعات المتقدمة اقتصادياً، ولذاك فتحليل نتائج وتقييم أداء هذا القطاع يكتسب أهمية كبيرة، حيث أن شركات التأمين تتعامل في اموال الغير، وتعد معرفة الملاءة المالية في هذه الشركات وسيلة لتحقيق العديد من الأهداف فضلاً عن معرفة قدرة هذه الشركات على الوفاء بالتزاماتها تجاه حملة المستندات التأمينية.

الكلمات المفتاحية :هامش الملاءة ، الفشل المالـــى، شركات التامين

Abstract :
The insurance field plays an important role in the national economic development in addition to the economic protection offered to many companies. It participates in collecting the necessary funds to finance the development plans in the developing communities for the investment in many economic fields besides financing the economically developed communities. For that reason, the analysis of the results and the performance of that field would obtain significant importance where the insurance companies deal with others' money.Knowing the financial adequacy in these establishments is considered a means for achieving many goals in addition to acknowledging the capabilities of these companies to keep their obligation towards the holders of the documents.

Keywords: *SOLVENCY MARGIN , FINANCIAL FAILURE,INSURANCE COMPANIES.*

تمهيـــد:

زاد اهتمام هيئات الاشراف والرقابة على قطاع التأمين على مستوى العالم خلال السنوات القليلة الماضية بالملاءة المالية من خلال وضع المقاييس التي تساعد على التحقق من مستوى الملاءة المالية لشركات التأمين، ولعل الشكل الغالب لقواعد الملاءة المالية يتضمن اشتراط حد أدنى لرأس المال، ووجود فائض معين وقيود على محفظة الاستثمارات واستفاء نماذج مالية رقابية، وإجراء فحص دوري للأعمال وسجلات الشركات. كل ذلك يمثل إجراءات وقائية لتجنب حدوث حالات فشل مالي وذلك نظراً لما تحمله حالات فشل إحدى شركات التأمين من تداعيات خطيرة على الاقتصاد وعلى كل من يتعامل معها.

كما توسعت عدد من الدول في تعزيز الثقة بقطاع التأمين من خلال تكوين صناديق ضمان في حال فشل الشركات وعدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه حملة الوثائق والمستفيدين منها، وذلك بشروط وضوابط معينة، كل ذلك بغرض المحافظة على حقوق حملة الوثائق وحماية أسواق التأمين من التعرض لهزات مالية قد يؤدي إلى فقدان الثقة بصناعة التأمين نظراً لما تحمله حالات تعثر شركات التأمين أو إفلاسها من آثار خطيرة على الاقتصاد وكل من يتعامل معها من فئات، كان من الضروري اعتماد طريقة للتنبؤ المسبق باحتمال التعثر قبل مدة مناسبة وذلك لاتخاذ الاجراءات اللازمة لتصويب الأوضاع المالية والإدارية في حينها.

وقد شهد نظام الملاءة المالية للشركات المالية بما فيها شركات التأمين تغيرات هامة على المستوى الدولي نتيجة العديد من الأسباب، ولا سيما عولمة وتكامل الخدمات المالية عبر العالم والتقدم الهائل في النظرية والممارسة للأساليب، ولا سيما عولمة وتكامل الخدمات المالية عبر العالم والتقدم الهائل في النظرية والممارسة للأساليب الحديثة في إدارة المخاطر، وزيادة التعقيد للمنتجات المالية ومنتجات التأمين ، اضف إلى ذلك ازدياد المنافسة بين شركات التأمين والبنوك والحاجة لزيادة حماية حقوق الزبائن.

كما حرصت الجزائر مثل دول العالم على تطبيق معيار الملاءة المالية وذلك لتعزيز وضمان قدرة مؤسسات التأمين على العمل بفاعلية لمواجهة التطورات العالمية المقبلة، وخلق مؤسسات مالية قوية ذات قواعد رأس مال كبيرة، قادرة على المواجهة والوقوف بصلابة أمام أية مخاطرة محتملة، أو مشكلة اقتصادية وتجاوزها بأمان، مما سيعزز وضعها والذي سيكون له الأثر السلبي على فائض رأس المال وحجم الميزانية وربحيتها.

الإشـكالية:

هناك حالات عديدة يمكن القول فيها أن الشركة مهددة بالفشل المالي فعند تحقيق الشركة خسائر متتالية بشكل دوري فهي بالتأكيد فاشلة مالياً، وفي بعض الحالات تحقق الشركة أرباحاً دورية، ويكون لديها هامش أمان، ولكن الشركة تعجز عن سداد التزاماتها تجاه الغير في المواعيد المحددة أي أنها تعاني من نقص السيولة وهنا يمكن للشركةأن تتعرض للفشل المالي في المستقبل القريب أو البعيد إذا لم يتم معالجة هذا الوضع في الوقت المناسب، فكثير من

الشركات العالمية أشهرت إفلاسها رغم أن ميزانياتها كانت تظهر أرباحاً جيدة ولديها هامش أمان جيد، وهنا يأتي دور الملاءة المالية بالتنبؤ بالفشل المالي في معرفة مدى نجاح أو فشل السياسات المالية المتبعة في شركات التأمين.

جاءت هذه الدراسة لمحاولة التعرف على مدى كفاءة متطلبات نموذج هامش الملاءة على التنبؤ باحتمالية فشل شركات التأمين.

ونتيجة لذلك يمكن تلخيص مشكلة هذه الورقة البحثية في التساؤل الآتي :

كيف يمكن للملاءة المالية من التنبؤ المبكر للفشل المالي في شركات التأمين؟

أهدافالبحث:يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على مفهوم الملاءة المالية وأهميته في شركات التأمين.
- التعرف على مدى تأثير الخسائر الفنية التي تتكبدها شركات التأمين على التنبؤ بفشلها مستقبلاً وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها؛
- دراسة مدى أهمية الملاءة المالية لشركات التأمين في بعض الدول العربية والغربية.

أهمية الورقة البحثية:تبرز أهمية الورقة البحثيةفي ما يلي:

- أهمية تقييم الوضع المالي لشركات التأمين كأساس لرقابة وإدارة التأمين من خلال التحقق من ملاءة شركات التأمين وما يضمن التنبؤ باحتمالية الفشل المالي لشركات التأمين وقدرتها على الوفاء بإلتزاماتها.
- تقييم مدى كفاءة نموذج هامش الملاءة المعتمد بتقييم حجم المخاطر التي تتعرض لها الشركات والتنبؤ باحتمالية الفشل المالي.

وللإجابة على الإشكالية المطروحة تم اتباع الخطة الآتية:

- **المحور الأول: ماهية الملاءة المالية**
- **المحور الثاني: الفشل المالي في شركات التأمين**
- **الحور الثالث :تجارب قياس الملاءة المالية في بعض الدول العربية والغربية**

المنهج : نتبع في هذه الورقة البحثية المنهج العلمي المعاصر، القائم على المزج بين المنجين الاستقرائي والاستنباطي، حيث نقوم باستقراء ما جاء في الملاءة المالية من ابحاث وإصدارات المنظمات المهنية بخصوص موضوع البحث، للوقوف على المفاهيم المختلفة للفشل المالي في شركات التأمين، وبعض المؤشرات والنسب المستخدمة.

المحور الأول: ماهية الملاءة المالية

أولا :مفهوم الملاءة المالية

على الرغم من الاختلاف الواضح بين الباحثين على تعريف الكثير من المفاهيم المحاسبية إلا أنهم اتفقوا على إطار عام لتعريف الملاءة المالية.

فقد بينت الجمعية الدولية لمشرفي التأمين (*IAIS*) أن أي شركة تأمين تكون مليئة عندما تكون قادرة على الوفاء بالتزاماتها بالنسبة إلى العقود كلها وفي أي وقت كان، أو على الأقل في معظم الظروف.[1]

ويرى أحد الباحثين أن الملاءة المالية لأي شركة تأمين تشير إلى مقدرتها على الوفاء بالتزاماتها التعاقدية خلال فترة زمنية طويلة عبر قيمة للأصول أعلى من قيمة الخصوم.[2]

كما يرى باحث آخر أن المقصود بالملاءة المالية لأي شركة تأمين هو قوة ومتانة مركزها المالي، وبذلك يمكن القول بأن اي شركة لا تكون في حالة عسر مالي *INSOLVENCY* في سنة ما، إذا ما زادت الأقساط المحصلة لديها بالإضافة إلى صافي الدخل من الاستثمارات عما تدفعه الشركة من مطالبات ومصروفات وكوبونات أرباح .[3]

كما عرف طعيمة الملاءة المالية بانها، قدرة الشركة على سداد التزاماتها عند الاستحقاق، أما *jarmila* فيعرفها بقدرة شركة التأمين أو إعادة التأمين، على أن تضمن بشكل دائم مواردها الخاصة لدفع الالتزامات الناشئة عن أعمال التأمين وإعادة التأمين.[4]

كما يرى باحث آخر أن الملاءة المالية لشركات التأمين وإعادة التأمين تحدد بمقدرة هذه الشركات على الوفاء بالتزاماتها كاملة عند المطالبة بها، وبمدى استعداد وجاهزية هذه الشركات لدفع مبالغ التعويضات الكبيرة فوراً دون أن تؤدي عملية السداد إلى تعثر أو توقف أو إفلاس هذه الشركات، ويبين آخر أن تعرض الشركات الصناعية للإفلاس يؤثر على أصحاب المشروع والدائنين والعملاء والاقتصاد القومي، متمثلاً في نقص مؤقت في عرض السلع المنتجة، في حين أن تعرض شركات التأمين لمثل هذا الخطر يمتد أثره إلى أكثر من ذلك ، فهذه الشركات تبيع الأمان المالي وإعسار إحدى هذه الشركات معناها أنها لن تتمكن من تقديم الأمان، والذي يعد بدوره جوهر عقد التأمين، كما تنعكس أثار هذا الاعسار على صناعة التأمين ككل، لالتجاء حملة الوثائق للتصفية، بل وامتناع المعرضين للخطر عن الالتجاء إلى التأمين متى كان لا يوفر لهم الأمان الذي ينشدونه .[5]

مما سبق نرى أن الملاءة المالية لشركات التأمين تعبر عن امكانية وقدرة شركة التأمين على دفع الالتزامات المترتبة عليها فوراً، لاسيما مبالغ التعويضات الكبيرة، ودون أن تؤدي عملية السداد إلى تعثر شركة التأمين أو توقفها وإفلاسها. وفي هذا الإطار نرى كذاك أنه من الضروري تسليط الضوء على مفهومي العسر المالي والفشل المالي الذين يمكن أن يواجه شركات التأمين في حال لم تتمكن من تحقيق الملاءة المالية.

ثانية أهمية الملاءة المالية

للملاءة في مجال التأمين أهمية خاصة تنبع من أن السلعة التي يتم التعامل عليها بيع وشراء هي سلعة غير منظورة، حيث إنها وعد كتابي لشيء قد يتحقق في المستقبل المحدد زمنياً بمدة معينة، وقد لا يتحقق خلالها، وفي جميع الأحوال لا يمكن معرفة زمان حدوثه، وعلى هذا يجب أن نعرف ملاءة شركة التأمين أو اعادة التأمين عند التعاقد، وأن نتحقق من استمرار هذه الملاءة في المستقبل.[6]

وقد زاد اهتمام الباحثين بدراسة الملاءة المالية، وذلك بعد الخسائر الجسيمة التي منيت بها الأسواق العالمية نتيجة افلاس عدد كبير من شركات التأمين، والتي تكمن وظيفتها الأساسية في توفير الضمانات والطمأنينة للضامنين، والتخفيف من حدة الخسائر بالتعويض عند وقوع الخطار ، لاسيما أن موجة الافلاس اجتاحت هذه الشركات نتيجة عدم اتباعها السياسات الفنية والمالية المدروسة ، ونتيجة المنافسات والمضاربات التي لا تعتمد على الأسس الفنية المتعارف عليها في مجال التأمين.[7]

وتتبع أهمية الملاءة المالية من كونها تقوم بإعطاء إنذار مبكر للشركة لاتخاذ اجراءات تصحيحية، أو التدخل من جانب سلطة الإشراف ، وذلك قبل أن يتم الوصول إلى حالة الإعسار المالي.

وتتمتع الملاءة المالية في رأي أحد الباحثين بأهمية كبيرة وذلك لعدة أسباب:[8]

❖ **السبب الأول** :أن دفع الأقساط يتم مقدماً، في حين أن فترة الحماية تمتد إلى المستقبل، وبالتالي إذا حدث إعسار مالي لمؤمن ما ، ولم يتم سداد المطالبة المستقبلية، فإن الحماية التأمينية والتي تدفع لها مقدماً تكون بلا جدوى، لذلك يجب مراقبة قوة المركز المالي للمؤمنين بعناية لتأكد من أن هذه المطالبات سوف تسدد.

❖ **السبب الثاني** :هو أن اخفاق المؤمّنين في عدم سداد المطالبات قد يعرض الأفراد لعدم استقرار مالي كبير، وهذا الأمر يحتم ضرورة التشديد على الملاءة المالية لشركات التأمين

ومن جانب آخر يرى أحد الباحثين أن أهمية الملاءة المالية تأتي من كونها من الأمور التي يقوم معيد التأمين بمراعاتها عند قبول الأخطار، إذ أن معيد التأمين يكون ملزماً بقبول كافة الأخطار المستندة إلى الاتفاقية بموجب بنودها، ولا يحق له مناقشة أو تعديل سياسة الشركة في قبول الأخطار، لذلك فان على معيد التأمين قبل الدخول في اتفاقية مع الشركة أن يتحقق مما يلي :[9]

- السمعة والملاءة المالية للشركة؛
- خبرة وكفاءة القائمين على إدارة الشركة؛
- سياسة الاكتتاب العامة في الشركة، وما إذا كانت الشركة المسندة تتوخى الحذر في انتقاء الأخطار من عدمه.
- الطاقة الاحتفاظية للشركة ونسبة الاحتفاظ إلى الأقساط.

وبعد هذا الاستعراض لأهمية الملاءة في شركات التأمين نرى وجوب تحديد على من تقع مسؤولية الملاءة المالية في شركات التأمين .

فقد حرصت الكثير من الحكومات والمنظمات الدولية المختصة بإيجاد معايير يتم من خلالها التعرف على درجة الضمان أو الملاءة المالية لشركة التأمين، وإن فشل شركات التامين في مقابلة هذه المتطلبات يترتب عليه إما اتخاذ التدابير العلاجية اللازمة لإنقاذ الموقف، أو حرمان الشركة أو وقفها مؤقتاً عن العمل اذا تبين أن الوقت كان متأخراً لاتخاذ هذه التدابير.

ويرى أحد الباحثين أن مسؤولية ملاءة الشركة تتوزع على السلطات المختصة، وإدارة الشركة ، ومعيدي التأمين، والمساهمين في شركات التأمين، وتبرز مسؤوليات السلطة المختصة من خلال:[10]

- تحديد رأس المال والاحتياطات الخاصة بفروع الشركة .
- تفعيل الرقابة.
- تحديد الأخطار التي يسمح الاكتتاب بها؛
- إنشاء مجمعات خاصة لأخطار معينة.
- المساهمة المباشرة في تحمل كلفة الخسائر لأسباب اجتماعية.

أما مسؤولية إدارة الشركة فتتمثل بالتعاون مع رقابتها الداخلية في ترشيد القرارات وتنفيذ السياسة المرسومة للشركة، وإطلاع المساهمين على انعكاسات تطبيق هذه السياسة وتلك القرارات .

أما معيدو التأمين فإن مسؤولياتهم تبرز في إدراكهم الكامل لنتائج القبولات المترتبة على الأعمال الاكتتابية ، من خلال تعاملهم بحساسية مفرطة مع المخاطر الجدية والخطيرة المقترنة مع الاكتتاب في الأعمال التأمينية المتعلقة بالكوارث، إضافة إلى مراجعتهم واحتسابهم لقدراتهم الايفائية بحذر أكبر.

وتبقى مسؤولية المساهمين في شركة التأمين ، والتي تبرز في وضع سياسة واضحة للشركة وعدم تبني القرارات التي تصب في مصالحهم الآنية، بل تبني القرارات التي تدعم وتساهم في استمرارية الشركة عبر تدعيم مختلف أنواع الاحتياطات.

ثالثا: العوامل المؤثرة على ملائمة شركات التأمين

تتداخل في التأثير على الملاءة المالية عدة عوامل تتفاعل فيما بينها محددة المستوى الذي يتوجب تأمينه من قبل شركة التأمين لتتمكن من إثبات وجودها والمحافظة على اعتبارها ومركزها ومصداقيتها. وتتمثل هذه العوامل بعوامل فنية، استثمارية، قانونية، سياسية، اجتماعية، اقتصادية،طبيعية، إنسانية لكن سوف نسلط الضوء هنا على العوامل الفنية والاستثمارية.

1) **العوامل الفنية** : تتمثل في الزيادة المفرطة في المحافظ المحتفظ بها، وعدم وجود توازن بين مختلف فروع التأمين في الشركة من حياة وبحري وغير بحري والانحراف الملحوظ والاستثنائي لمعدلات الخسائر، إضافة إلى عدم كفاية احتياطات الخسائر نتيجة لضغوط تضخمية قوية. ومطلق هذه العوامل الفنية تتأثر بدورها بأسباب طبيعية عامة وتؤثر على موارد الشركة المالية، ومن هذه الأساليب الرباح والخسائر غير العادية والناجمة عن نتائج اكتتابيه ومنها أيضاَ التقلبات في الموارد المالية. ومن هنا يتوجب على شركة التأمين إيلاء العامل الاكتتابي أهمية قصوى، بالإضافة غلى ضرورة تامين ضمانات مالية إضافية لرفع قدرة الشركة على الإيفاء وتحسين صورتها في اسواق التأمين عبر الاحتياطات غير الفنية التي توضع جانباً بشكل اختياري من قبل الشركة وعبر الفائضة غير الموزعة على المساهمين.[11]

2) **العوامل الاستثمارية**:تتمثل في محافظ الاستثمار وبما تتضمنه من أسهم وسندات وعقارات واستثمارات أخرى، ومن الطبيعي أن تتناغم استثمارات الشركة مع التزاماتها من حيث تبني الشركة لسياسة استثمارية متوازنة تسعى غلى الربحية ومراعاة السيولة ، وعلى تجنب المخاطر قدر الإمكان حفاظاً على أموال المساهمين وعلى مصالح حملة الوثائق، وهنا تجدر الإشارة إلى كون السلطات المالية في بعض الدول توجه عمليات الاستثمار بشكل جزئي أو كلي ضمن خطط اقتصادية موجهة ولأهداف اقتصادية واجتماعية وإنمائية.

ثالثاً: تبرير تنظيم الملاءة المالية

إن التبرير التقليدي لتنظيم الملاءة لشركات التأمين هو حماية حقوق المؤمّنين، ولكي تفي إحدى شركات التأمين بإلتزاماتها تجاه عملائها(زبائنها) يجب عليها ان تقوم بعملين متوازيين:[12]

1) على شركات التأمين أن تحتسب بدقة قيمة التزاماتها المالية، واحتساب تغطية هذه الالتزامات يدعى المخصصات الفنية فيما يخص عمليات وعقود التأمين كافة.

2) على شركات التأمين أن تقوم بالتوظيفات التي تسمح لها بإيفاء التزاماتها تجاه الموّمن لهم ، وتستثمرأموالها لكي تضمن سداد حقوقهم في المستقبل.

رابعاً: حد الملاءة المالية ومعاييرها

1) **حد الملاءة المالية :** لقد قامت الكثير من الحكومات ممثلة في السلطات المختصة بإيجاد معايير يتم من خلالها التعرف على درجة الضمان أو الملاءة المالية لشركة التأمين، وإن فشل شركات التأمين في مقابلة هذه المتطلبات، يترتب عليه إما اتخاذ التدابير العلاجية اللازمة لإنقاذ الموقف أو حرمان الشركة أو وقفها مؤقتاً عن العمل إذا تبين أن الوقت كان متأخراً لاتخاذ التدابير العلاجية.

وإن أي محاولة لتقدير حجم الملاءة لابد وأن تأخذ في الاعتبار عوامل كثيرة تشمل ما يلي:

- حجم شركة التأمين (صافي المبالغ المحتفظ بها)
- أنواع الأعمال التي تزاولها (أقسام التأمين والتوزيع الجغرافي لها).
- فعالية الإدارة (قدرة على التحكم في المطالبات والمصاريف والاكتتاب).
- خطر زيادة مبالغ المطالبات المعلقة عن الاحتياطات، وتأثيرها على الاستثمارات إذا ما دعت الحاجة إلى وجود سيولة إضافية لسداد هذه المطالبات.
- درجة التعرض لمخاطر أسعار الصرف.
- وجود تسويات او احتياطات أخرى احتسبت كالتزامات.
- الأسس المتبعة في تقييم الصول والخصوم.

2) معايير قياس الملاءة :

إن الهدف دن دراسة الملاءة المالية لشركات التأمين هو بيان وضع الشركة المالي في وقت معي(تاريخ إعداد الميزانية العمومية) بإظهار مقدرتها على الوفاء بالتزاماتها كاملة في حال المطالبة بها في ذلك الوقت.

إن المعايير التي اعتمدت عالمياً نتيجة الدراسات والأبحاث ما هي إلا مجرد مقاييس يتم تطبيقها على الأرقام الواردة بميزانية الشركة ، وبناء على النتائج التي تتمخض عنها عملية تطبيق المعايير يتم تقييم مدى ملائمة الشركة، وبالتالي فإن أي انحرافات بالمعدلات المطبقة على المعايير العالمية يعطي مؤشراً بوجود ثغرة في أداء الشركة قد يعرضها في حال عدم معالجتها إلى موقف حرج، وتقوم العديد من المؤسسات العالمية ذات الملاءة الجيدة، ومن المهام في ظل الظروف التي تعيشها الجزائر الآن وبخاصة مع دخول الشركات الخاصة في سوق التأمين الجزائري أن نهتم بهذه المقاييس العالمية حتى تكون الشركات المحلية مسايرة للتطور والتقدم الذي تسير عليه الشركات الأجنبية مع الحرص على توافر درجات التصنيف المعطاة للشركات الأجنبية حتى لا تتخلف شركات التأمين المحلية عن شركات التأمين الأجنبية بحجة عدم توافر درجات التصنيف المفروض توافرها في هذه الشركات، وليزيد التعامل معها سواء فيما يتعلق بالتأمين المباشر أو إعادة التامين. وتعتبر مؤسسة ستاندرد أند بورز من المؤسسات العالمية التي تقوم بهذا التقييم

وتستخدم هذه الشركة ثمان مؤشرات لقياس الملاءة المالية لشركات التأمين وإعادة التأمين ولكل مؤشر معدل نمطي وهذه المؤشرات هي :[13]

•**المؤشر الأول**=$\frac{\text{صافي الأقساط}}{\text{حقوق المساهمين}}$ تقيس هذه النسبة إجمالي الاكتتابات الصافية المعرضة للخطر وعلاقتها بحقوق المساهمين، وكلما زادت هذه النسبة كلما زاد تعرض الشركة للخطر وأيضاً حقوق المساهمين، ولا ينبغي أن تتعدى نسبة الاكتتاب ثلاثة أمثال حقوق المساهمين حتى لا تتعرض حقوق المساهمين للخطر وفقاً لمقاييس ستاندرد بورز .والمعدل النمطي أقل من 200 % إلى أقل من 330% وفقاً لحجم أقساط الشركة

•**المؤشر الثاني** : نسبة التغير في صافي الأقساط =$\frac{\text{صافي أقساط العام الحالي –صافي أقساط العام السابق}}{\text{صافي أقساط العام السابق}}$ X 100

الهدف من هذا المؤشر التحكم أو الرقابة على معدل التغير في الخطار التي تتعرض لها الشركة والتغير السريع في الأقساط لا بد أن يصاحبه تطورات في مستوى نشاط الشركة كما في حالة تغطيات تأمينية جديدة أو تغير في سياسة إعادة التأمين.المعدل النمطي ما بين 10% إلى 30%

•**المؤشر الثالث:** نسبة الاحتفاظ = $\frac{\text{الأقساط الصافية}}{\text{إجمالي الأقساط}}$المعدل النمطي أكثر من 5% تشير هذه النسبة إلى مدى الاعتماد على إعادة التأمين ونسبة الأقساط التي احتفظت بها الشركة لنفسها، والمفروض أن الشركة ترسم سياسة الاحتفاظ والإعادة يتناسب مع ظروفها ووضعها المالي وبما يحقق أهدافها.

•**المؤشر الرابع:** $\frac{\text{المخصصات الفنية}}{\text{الأصول السائلة}}$المعدل النمطي أقل من 100%، ويهدف هذا المؤشر إلى التأكد من توافر سيولة كافية لدى الشركة بالنسبة لمخصصاتها الفنية وبوضوح مقدرتها على الاستجابة السريعة لسداد التعويضات والالتزامات لحملة الوثائق، وتتمثل الصول السائلة في النقدية والأسهم والسندات التي يمكن بيعها وتحويلها إلى نقدية والودائع بالبنوك.

•**المؤشر الخامس :** $\frac{\text{الدخل إلى لسنتين الاكتتاب من الدخل متوسط}}{\text{الدخل من الاستثمار}}$المعدل النمطي أكبر من 25%، في تغطية عمليات النشاط التأميني من ضرائب وأتعاب المراجعة وتوزيع أرباح على المساهمين، فيجب التركيز على الدخل من الاكتتاب.

•**المؤشر السادس:** $\frac{\text{الأرباح الاجمالية}}{\text{متوسط حقوق المساهمين}}$المعدل النمطي أكثر من 5% والمقصود بالربح الاجمالي الربح قبل خصم الضريبة، ويقيس هذا المؤشر معدل الربح على حقوق المساهمين.

•**المؤشر السابع:** $\frac{\text{المخصصات الفنية + حقوق المساهمين}}{\text{الأقساط الصافية}}$المعدل النمطي أكبر من 150% ، هذا المعدل يوضح ان المخصصات الفنية بالإضافة إلى حقوق المساهمين يجب أن تكون أكبر من صافي الأقساط الصافية.

•**المؤشر الثامن :** $\frac{\text{المخصصات الفنية}}{\text{حقوق المساهمين}}$ المعدل النمطي أقل من 350% ، يقيس هذا المعدل النسبة بين حقوق حملة الوثائق وحقوق المساهمين ويجب ان يكون هذا المعدل أقل من 350%، كما تقيس هذه النسبة كفاية المخصصات الفنية، فإذا كانت الشركة تتبع سياسة حذرة في تكوين هذه المخصصات فإنها لن تتمكن من تحقيق المعدل النمطي المسموح به.

المحور الثاني : الفشل المالي في شركات التأمين

إن خطر الفشل المالي هو الشبح الذي يطارد الشركة الغافلة عن حقيقة مركزها المالي، وإذا حل الفشل المالي بإحدى شركات التأمين فإنه يقودها تدريجياً إلى نقطة النهاية بإشهار إفلاسها والقضاء على حياتها. ومن هنا ظهرت الحاجة إلى وجود وسيلة للوقاية من هذا الخطر المخيف، ويعتقد فريق من الباحثين أن امكانية تجنب وقوع الإفلاس، أو على الأقل تخفيض معدله، تتجلى في إيجاد المؤشرات التي تكشف مسبقاً عن احتمال وقوعه والسؤال المراد طرحه **متى يمكن القول أن الشركة مهددة بالفشل المالي؟**

أولاً: مفهوم الفشل المالي

نجد بالعودة إلى الأدبيات المحاسبية والمالية أن هناك مصطلحات متعددة للفشل المالي فبعضهم يستخدم الفشل المالي والبعض الأخر يستخدم مصطلح الإفلاس وبعضهم يعتمد مصطلح التعثر لذا نحاول التمييز بينهم بوضوح. [14]

1)الإعسار أو ضعف الملاءة (العسر المالي أو ضعف الملاءة):من الناحية المالية يقصد بالعسر المالي أو ضعف الملاءة المالية عدم قدرة الشركة على سداد التزاماتها.

إن هذا التعريف يعطي صورة مختصرة عن مفهوم العسر المالي، اي أن الشركة تعاني من نقص السيولة النقدية عند استحقاق التزاماتها، ولكنه لم يحدد وضع الشركة من حيث تمتعها بهامش أمان أم لا.

ويمكن تعريف العسر المالي بتفصيل أكثر كما يلي :[15]

هو الموقف الذي تعجز فيه إدارة الشركة عن مواجهة الالتزامات المستحقة عليها بتواريخ استحقاق رغم زيادة موجوداتها المتداولة عن مطلوباتها المتداولة، ويعبر عادة عن هذا النوع بمشكلة عدم توفر السيولة داخل الشركة وهي الحالات المؤقتة اي أن إدارة الشركة تستطيع التخلص من هذا النوع من الفشل(الإعسار الفني).

ومنهم من عرفه بأنه الملاءة بالنسبة للشركة تعني عدم قدرة الشركة على مقابلة التزاماتها لدى استحقاقها وذلك بالرغم من أن مجموع أصولها يزيد عن مجموع خصومها ويعبر عن هذه الحالة بمصطلح الفشل الفني.

وفي تعريف آخر أن الشركة تعتبر معسرة من الناحية القانونية عندما يفوق إجمالي مطالبها (الالتزامات المترتبة عليها) إجمالي موجوداتها ولا يستوجب هذه الحالة إيقاف الشركة عن مزولة نشاطها وإشهار إفلاسها طالما انها مستمرة في تأدية ما عليها من التزامات.

من خلال التعاريف السابقة نرى أن العسر المالي هو مرحلة صعبة تمر بها الشركة عندما يكون صافي رأس المال العامل لديها سالب وهي عاجزة عن تسديد الالتزامات المترتبة عليها تجاه الغير والمشكلة هنا ليست مشكلة نقص سيولة

فقط ولكن يمكن القول أنها مشكلة عدم توفر الأموال اللازمة لتغطية الالتزامات ويقصد بالأموال معنى أشمل من النقدية المملوكة للشركة.

2) الفشل المالي :بعد تعرض الشركة للعسر المالي الحقيقي فإنه من واجب الإدارة البحث عن وسيلة للخروج من هذه الأزمة الخطيرة، ولكن إن فشلت الإدارة في اتباع السياسات الكفيلة بتخطي هذه الأزمة فلا بد للشركة أن تصل إلى الفشل المالي، ولتعريف الفشل المالي نذكر التعاريف التالية:[16]

عرف الفشل على الشكل التالي: يستخدم مصطلح الفشل المالي للإشارة إلى انتهاء حياة الشركة بإشهار إفلاسها... بمعنى آخر الفشل عندما تعجز فوائد الشركة في تغطية كل التكاليف ومن ضمنها كلفة تمويل راس المال أو انه يعني عدم قدرة الادارة على تحقيق عائد على رأس المال المستثمر يتناسب والمخاطر المتوقعة لتلك الاستثمارات.

ويرى البعض ما يلي: أما حالة الإفلاس أو الفشل الحقيقي فتحدث بحكم القانون عندما يعجز المشروع عن دفع ديونه.

وعرف البعض الآخر الفشل كما يلي : وبشكل عام نستطيع القول بأن الفشل المالي له وجهان:[17]

الأول مالي:ويتمثل في العجز المالي للشركة إلى درجة إعلان الإفلاس وضع الشركة في حالة تصفية . والعجز المالي يعني أن القيمة الدفترية لصولها وبالتالي تكون الشركة في حالة عجز عن تسديد التزاماتها.

الثاني اقتصادي: ويتمثل في عجز الشركة عن تحقيق عائد الاستثمار المطلوب على الأموال المستثمرة أي أن عائد الاستثمار في الشركة أقل من عائد استثماره في مجالات أخرى أو أقل من تكلفة الأموال المستثمرة في الشركة.

ونجد من التعاريف السابقة أن استخدام مفهوم الفشل المالي يكون من قبل المحللين الماليين عندما يكون المراد التعبير عن فشل الشركة في تحقيق ايرادات كافية لتلبية التزاماتها وتغطية تكاليفها، واستمرارها على هذا الوضع إلى أن تصبح عاجزة عن متابعة نشاطها. أما مصطلح الإفلاس فهو التعبير القانوني لانتهاء حياة الشركة وتصفيتها.

ويرى البعض أن الفشل نوعان :

-**الفشل الاقتصادي**: يقصد بالمشروع الفاشل بالمفهوم الاقتصادي ذلك الذي لا يكفي دخله لتغطية نفقاته أو الذي يقل فيه معدل العائد على الاستثمارات (بتكلفتها الدفترية) عن تكلفة رأس المال، ولا يترتب على الفشل الاقتصادي إشهار إفلاس الشركة لأنه يحدث بصرف النظر على قدرة الشركة على الوفاء بما عليها من التزامات بمعنى انه يمكن للشركة أن تكون فاشلة من الناحية الاقتصادية ومع ذلك لا تتوقف عن دفع الالتزامات حينما يحين أجل استحقاقها ومن ثم لا تشهر افلاسها.

الفشل القانوني أو المالي : ويتخذ أحد الشكلين[18]

الأول : هو حالة عدم كفاية السيولة ويقصد به عدم قدرة الشركة على سداد الديون والفوائد المستحقة الدفع وهو ما قد يحدث حتى ولو كانت قيمة الأصول تزيد عن قيمة الخصوم.

الثاني: الاعسار ويقصد به زيادة الالتزاماتالمستحقة للغير (الخصوم) عن قيمة أصول الشركة وهو ما يحدث بغض النظر عن مستوى المسؤولية.

مما سبق نجد أن مفهوم الفشل الاقتصادي السابق يتفق مع مفهوم الفشل المالي عند البعض، أما بالنسبة لمفهومي الفشل القانوني فإن الأول يتفق تماماً مع مفهوم العسر المالي الفني عند البعض وتم الاتفاق على عدم تسميته بالفشل لوجود بعض الوسائل الكفيلة بالخروج من هذه المرحلة، والثاني يتفق تماماً مع مفهوم العسر المالي الحقيقي والذي سبق التعرض له سابقاً، في حين أن الفشل الحقيقي هو الإفلاس كما ورد لدى البعض.

وفي الأخير نلاحظ أن الفشل المالي هو مرحلة التي تعاني فيها الشركة من العسر المالي الفني ثم العسر المالي الحقيقي وصولاً إلى الفشل المالي الاقتصادي، أما الافلاس هو اللحظة التي يتقرر فيها تصفية الشركة بالشكل القانوني نتيجة معاناتها من الفشل المالي بشكل أكيد.

ثانيا: أسباب الفشل المالي في شركات التأمين

يعتبر الفشل المالي في شركات التأمين واحد من أهم القضايا في القطاع المالي، وبالرغم من أن الفشل المالي يكون نتيجة واضحة الإدارة، فإن زيادة عدد شركات التأمين الأمريكية التي تعرضت للفشل المالي خلال فترة الثمانينات وبداية التسعينات وفرت دليلاً مقنعاً عن شدة المنافسة في سوق التأمين الأمريكي، وذلك على الرغم من أن معدلات العسر المالي في قطاع التأمين تأتي في الأهمية بعد قطاع البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، إلا أن النمو في عدد حالات العسر المالي أوضحت مدى ما وصلت إليه المنافسة الشديدة في سوق التأمين.

ويرى رجب أنه من أسباب الفشل المالي متعددة ولا حصر لها، ولكن إذا تم وضع الأسباب الجرمية جانباً فإن الأسباب الرئيسية للفشل المالي لشركات التأمين نتلخص بما يلي:[19]

1) شركات التأمين على الحياة:

- تغير معدلات الوفاة أو معدلات البقاء على قيد الحياة خلافاً للأسس الفنية التي بنيت عليها جدول تسعير المنتج التأميني عند التعاقد.
- سوء تنظيم تغطيات إعادة التأمين لحماية المسؤوليات الفائضة .
- سوء السياسة الاستثمارية كالتركيز الكبير في مجال استثماري واحد أو المبالغة في تقدير قيمة تلك الاستثمارات.
- الدورات الاقتصادية حيث تكثر حالات انهاء عقود التامين على الحياة في أوقات الكساد الاقتصادي.

2) شركات التأمينات العامة:

-الاندفاع نحو تعظيم حجم الانتاج على حساب نوعية الأخطار وسوء السياسة الاكتتابية من حيث اختيار الأخطار أو تسعيرها أو تصميم التغطية التأمينية.

-تحقق الأخطار سواء من حيث نطاق فتكها أو وتيرة تحققها بشكل غير متوقع نتيجة كوارث أو حوادث ارهابية أو تخريبية؛

-إظهار حسابات الشركة على غير حقيقتها عن طريق تخفيض المستوى المطلوب للمخصصات الفنية.

-تغير اتجاهات القضاء وخصوصاً في ميدان المسؤولية.

-إتباع سياسة استثمارية غير متوازنة.

كما نشرت شركة *standard &poor's* تقريراً حول أسباب فشل شركات التأمين، حيث بدأت باستعراض أسماء ابرز شركات التامين، حيث بدأت باستعراض أسماء أبرز الشركات التي فشلت خلال الفترة من عام (*1948*) وحتى عام (*2012*) حيث توزعت أسباب الفشل على النحو الآتي:

- ضعف إدارة السيولة النقدية والموائمة بين الموجودات والمطلوبات.
- عدم كفاية المخصصات الفنية المرصودة وعدم كفاية تسعير المنتجات التأمينية .
- المبالغة بالنشاط الاستثماري وعدم كفاءة إدارة مخاطر الاستثمار.
- غياب التطبيق السليم لمتطلبات حوكمة الشركات.
- المبالغة في تحقيق النمو السريع والتوسع غير المدروس في أنشطة الشركة .
- مخاطر التقلب في أسعار العملات.

مع ضرورة الإشارة إلى أن التقرير المشار إليه أعلاه قد بيّن أن الأزمة العالمية التي بدأت في عام (*2008*) لم تساهم في تعثر أي من شركات التأمين كون أسباب الأزمة لم ترتبط بطبيعة النشاط الفني لشركات التأمين، حيث أن تعثر اي شركة تأمين آنذاك كان مصدره النشاط الاستثماري لتلك الشركات من خلال التوسع في الاستثمار بالمشتقات المالية لشركة (*ALG*).

كما نشرت شركة *A.M.Best* دراسة عن العسر المالي في شركات التأمين وحددت فيها معظم السباب التي تجعل شركات التأمين في حالة عسر مالي *insovlent* أو في حالة عجز مالي والجدول *Financialimpaired*والجدول التالي يوضح الأسباب الرئيسية لحالات العجز المالي في *209* شركة تأمين حياة وتأمين صحي أصبحت في حالة عجز مالي خلال الفترة من عام *1969* وحتى عام *2000*.

الجدول (1) يوضح أسباب تعرض شركات التأمينات العامة والصحي بالسوق الأمريكي للتأمين للفشل المالي خلال الفترة 1969-2000

الأسباب الرئيسية	عدد الشركات	النسبة من الاجمالي المعروف
عدم كفاية التسعير/ الفائض	*47*	*%23*
النمو السريع	*41*	*%20*
مشكلة التابعية(تمثيل الشركات الرئيسية)	*40*	*%91*
المغالاة في تقدير الأصول	*37*	*%18*
ادعاء الخداع (الغش)	*16*	*%8*
التغير الجوهري في الأعمال	*15*	*%7*
فشل معيدي التأمين	*5*	*%2*
أخرى	*6*	*%3*
أجمالي الأسباب المعروفة	*208*	*%100*
الأسباب غير المعروفة	*38*	

الإجمالي	***290***	

Source ; A .M BEST.2012

ثالثاً: الأساليب الكمية للتنبؤ بالفشل المالي لشركات التأمين

من الأساليب الكمية لتنبؤ بالفشل المالي لشركات التأمين ما يلي :

1)نظام مراقبة معلومات التأمين لتقييم الأداء المالي لشركات التأمين :ظلت اختبارات التنبؤ بالفشل المالي لشركات التأمين تعتمد على الاجتهاد في تحديد النسب الأكثر ملاءمة حتى *1938*م ، حيث اعتمد اتحاد مراقبي التأمين بالولايات المتحدة الأمريكية *NAIC* في نموذج كمياً تم تسميته بنظام مراقبة التأمين *IRIS*، وبحيث تخضع الشركات التي لا تحقق المستوى المطلوب طبقاً لمؤشرات النظام المشار إليه اعلاه لأولوية فحص مراكزها المالية، وقد سمي بنظام الإنذار المبكر نظراً لقدرته على التنبؤ المبكر باحتمالية وجود خطر أو تعثر مالي ، وقد تم بموجبه تصنيف النسب المالية في اربع مجموعات كل منها تقيس مؤشر معين من المؤشرات المالية الجوهرية لشركات التأمين وهذه المجموعات هي النشاط والربحية والسيولة والمخصصات الفنية.

وقد كان يتم تجميع بيانات شركات التأمين في الولايات المتحدة الأمريكية ومعالجتها وفقاً لنظام *IRIS* لتحليل بيانات القوائم المالية. وقد احتوى نظام مراقبة معلومات التأمين *IRIS* على *11* نسبة مالية تخص الشركات التي تمارس أعمال التأمينات العامة، في حين ضم النموذج (*12*) نسبة تخص الشركات التي تمارس تأمين على الحياة والتأمين الصحي على أن تكون النسب ضمن معدلات محددة أو مدى معين يعد مقبولاً لكل نسبة، وفي حال انحراف النسبة عن المعدل أو المدى المحدد فإن ذلك يعد بمثابة علامة انذار مبكر لاحتمال الفشل المالي. [20]

ومن الانتقادات الموجهة له لنظام مراقبة معلومات التأمين *IRIS* نوجزها كما يلي :

- استخدام الاختبارات الزائدة عن الحاجة وتداخلها حيث تتعدد النسب التي لها مثيل وتؤدي نفس الغرض أو تقيس نفس التغير.
- عدم قدرة النظام على التزويد بترتيب الشركات حسب متانة مراكزها المالية.
- قابلية النظام للاستخدام الخاطئ في الأغراض المعيارية .
- عدم المرونة نتيجة جمود الوزن النسبي والمدى المحدد.

2)نظام مرونة التحليل المالي (*FAST*): سعى اتحاد مراقبي التأمين بالولايات المتحدة الأمريكية *NAIC* غلى تلافي العيوب السابقة لنظام الإنذار المبكر وفي إطار خطته في تطوير نظام الانذار المبكر ثم تصميم نظام جديد للإنذار المبكر لتعزيز نظام رأس المال المستند للمخاطر *RBC* تم تسميته نظام مراقبة التحليل المالي *FAST* والذي ظهر في بداية *1990*، ويعتبر بمثابة امتداد للنظام مراقبة معلومات التأمين *IRIS*، حيث يتكون نظام *FAST* من عدد كبير من النسب المالية يصل إلى (*25*) نسبة ، بزيادة ملحوظة عن النسب المالية الخاصة بنظام *IRIS* قيمة النقاط التي تعطي لكل نسبة بالإضافة لاختلاف المدى المقبول لكل نسبة في النظامين.

وقد تم تصميم نموذج خاص لكلا من الشركات التي تمارس أعمال التأمين على الحياة والتأمين الصحي ،وآخر للشركات التي تمارس أعمال التأمينات العامة، علماً بان مخرجات النظام تتمثل بتوصيات بنوعية الرقابة المطلوبة على

الشركات إلى ثلاث تصنيفات هي شركات يجب فحصها فوراً وأخرى ذات أولوية في الفحص وثالثة ذات فحص روتيني فقط.[21]

3) اختبارات الانذار المبكر للملاءة المالية في كندا : على الرغم من أن صناعة التأمين الكندية لم تشهد أية حالات فشل لشركات التأمين حتى فترة متأخرة من سبعينيات القرن السابق إلا أن ارتفاع معدل التضخم وتقلبات أسعار الفائدة في بداية الثمانينات من القرن السابق قد ساهمت في تعثر حوالي *(18)* شركة تأمين ما بين الفترة من عام (*1980* – *1993*) دون إهمال الأثر المباشر لسوء الإدارة في ذلك، وفي كندا يوجد *8* اختبارات للإنذار المبكر للملاءة المالية هي كالآتي :[22]

- **معدل الخطر التأميني:** ويقيس قدرة الشركة على مواجهة واستيعاب الخسائر المالية الناجمة عن النشاط الفني
- **التغير في صافي الأقساط المكتتبة:** يقيس التغير النهائي في الحالة المالية للشركة .
- **معدلالمكاسب:**يقيس قدرة الشركة على تحقيق الأرباح.
- **معدل الفائض المدعم** : يقيس مدى الاعتماد على عمليات اعادة التأمين .
- **معدل الملاءة المالية:** يقيس مدى قدرة الشركة على امتصاص نتائج التشغيل العكسية
- **مستوى الاستثمارات في العقارات والقروض:**ويقيس مستوى الاستثمارات في هذه المجالات كنسبة مئوية من رأس المال.
- **الاستثمارات في الرهون العقارية:** ويقيس تأثير الرهون العقارية على رأس المال والفائض.

ويلاحظ أن هذه الاستثمارات لا تختلف كثيراً عن نظام مراقبة معلومات التأمين (*IRIS*) وإن كان هناك تركيز مباشر على الاستثمارات.

4) اختبارات الانذارالمبكر للملاءة المالية في المملكة المتحدة السلم الرقابي: تم تطبيق هذا النظام في عام *2005* سمي بالسلم الرقابي (*SupervisoryLadder*) والذي يمكن تعريفه بمجموعة المؤشرات المالية والنسب الكمية التي تقييم أداء شركات التأمين ورصد اتجاه أنشطتها ونتائج أعمالها لتصنيفها واكتشاف أوجه الضعف المالي والإداري في أدائها قبل وقت مبكر للتنبؤ بمدى احتمالية تعرضها مستقبلاً لمشاكل مالية قد تؤدي إلى انهيارها لضمان اتخاذ الاجراءات اللازمة لتجنب ومنع حدوق حالات الفشل المالي والتعثر.

سعت إدارة التأمين من خلال هذا تطبيق هذا النظام إلى تحقيق الهداف الرقابية الآتية:[23]

أ- تصنيف شركات التأمين وفق معيار موحد.

ب- اختصار زمن التفتيش والرقابة وتركيز الجهود الرقابية على المؤشرات الرئيسية المكونة للسلم الرقابي وعدم تشتيت الجهود في الرقابة على بنود غير مؤثرة على سلامة المركز المالي للشركات.

ج- الاعتماد على التقييم الرقمي اكثر من السلوب الإنشائي عند تقييم أوضاع الشركة المالية.

د- الحصول على تصنيف شامل على مستوى قطاع التأمين ككل وفق منهج موحد وتحليل النتائج أفقياً لكل شركة تأمين على حدة ولكل مجموعة متشابهة من الشركات، ورأسياً لكل عنصر من عناصر بنود السلم الرقابي الثمانية لقطاع شركات التأمين ككل.

هـ- مساعدة إدارة التأمين في تقييم مخاطر الشركات وضمان المعالجة المبكرة للظروف المالية التي من المحتمل تفاقمها لاحقاً وتصبح معالجتها والتعامل معها صعب وبتكلفة أعلى.

و-التدرج في تصعيد الاجراءات الرقابية وبما ينسجم مع المؤشرات المالية .

ز- ضمان تمايل الاجراءات والقرارات الرقابية المطبقة على كافة الشركات الخاضعة لرقابة إدارة التأمين مع اختلاف توقيت القرارات وبغض النظر عن الشركة .

ح- ضمان الشفافية والوضوح في الاجراءات الرقابية من خلال إطلاع شركات التأمين بشكل مسبق على الأوضاع المالية التي تستلزم من إدارة التأمين تفعيل واتخاذ اجراءات والعقوبات والغرامات بهدف مراعاة الشركات الحفاظ على المؤشرات المالية دون الوصول لتلك الأوضاع المالية.

ط- ضمان تأييد متخذ القرار من الجهات الحكومية والقضائية في حال تصعيد الاجراءات الرقابية لمستوى أكثر حدة من خلال التدرج بسلسلة الإجراءات الرقابية والمحاولات السابقة من الجهة الرقابية للتأكد على ضرورة تصويب الأوضاع المالية قبل تدهورها .

وقد تم تسمية نظام الإنذار المبكر بمصطلح (*CARAMELS*) المستمد من الحرف الأول لكل مؤشر من مؤشرات مكامن الخطر المحتملة في شركات التأمين. من خلال النسب المالية وضمن حدود معيارية محددة المبنية بالملحق المرفق رقم *(2)* ويتكون هذا النظام من (*8*) محاور أساسية تتلخص [24]في:

1) **كفاية رأس المال (*CAPITALADEQUACY*)**: يركز هذا المحور على تقييم المخاطر بمدى كفاية رأس المال الشركة ويتم قياسه من خلال النسب وضمن حدود معيارية محددة، المكونة من الآتي:

- التغير بحقوق الملكية.
- حقوق الملكية إلى المطلوبات.

2) **جودة موجودات الشركة (*AssetsQuality*)**: إن نوعية موجودات شركات التأمين تؤثر على إيراداتها ورأس مالها وسيولتها، لذا يركز المحور أعلاه على تقييم المخاطر المرتبطة بنوعية وجودة موجودات الشركة وتقيس مدى ما تتعرض له الأصول من أخطار السوق والائتمان والأخطار الحالية والمستقبلية، التي تحيط بمحفظة الاستثمارات وقياس نسبة الأصول غير السائلة بالشركة والتي قد يؤثر زيادتها على قدرة الشركة على الوفاء بالتدفقات النقدية الخارجة.

ويتم قياسها من خلال النسب المالية المكونة من الاتي :

- اجمالي الاستثمارات بالأوراق المالية المدرجة إلى حقوق الملكية .
- إجمالي الاستثمار بالأوراق المالية غير المدرجة إلى حقوق الملكية.
- اجمالي الاستثمار بالأراضي والعقارات إلى حقوق الملكية.
- صافي الذمم المدينة إلى حقوق الملكية.
- صافي الذمم المدينة المستحقة أكثر من *180* يوم إلى حقوق الملكية.
- صافي الذمم المدينة المستحقة اكثر من *360* يوم إلى حقوق الملكية.
- صافي الذمم المدينة المستحقة واقساط القروض غير المضمونة والمستحقة إلى حقوق الملكية.

- إجمالي القروض إلى حقوق الملكية.

3) **إعادة التأمين:** يهتم المحور اعلاه بتقييم المخاطر المتعلقة بمدى كفاية اتفاقيات إعادة التأمين الخاصة بالشركة ويتم قياس ذلك من خلال النسب المالية المكونة من الآتي :

- نسبة العمولة المقبوضة وغير المتحققة إلى حقوق الملكية .
- نسبة حصة معيدي التأمين من الادعاءات تحت التسوية إلى حقوق المساهمين.
- نسبة حصة المعيدين من المجموعة الثالثة والرابعة من إجمالي حصص المعيدين.

4) **كفاية المخصصات** الفنية (*Adequacy of claims / Technical Provisions*)**:** يعني المحور اعلاه بتقييم الخطر المتعلق بمدى كفاية ودقة احتساب المخصصات الفنية للشركة ويتم قياس ذلك من خلال النسب المالية المكونة من الآتي :[25]

-نسبة صافي مخصص الادعاءات الموقوفة على حقوق الملكية .

-نسبة تطور الخسارة إلى حقوق الملكية.

5) الإدارة: يسعى المحور أعلاه لتقييم المخاطر المتعلقة بمدى كفاءة وفاعلية مجلس الإدارة والإدارة العليا بالشركة ويعكس هذا المحور مدى مقدرة الإدارة والإدارة التنفيذية لشركات التأمين على القيام بالدور المنوط بهما لتحديد، قياس، مراقبة وضبط المخاطر من أجل الشركة تمارس نشاطاته بطريقة آمنة وسليمة وتتماشى مع الأنظمة والقوانين.

ويتم قياس ذلك من خلال النسب المالية المكونة من الآتي:

- نسبة التغير بإجمالي الأقساط المكتتبة.
- نسبة التغير بصافي الأقساط المكتتبة.
- نسبة إجمالي الأقساط المكتتبة إلى حقوق الملكية.
- نسبة صافي الأقساط المكتتبة إلى حقوق الملكية.
- التغير بالنسبة المجمعة (*Combined Ration*).
- نسبة المصاريف.
- نسبة إجمالي الخسارة.
- نسبة صافي الخسارة.

6) **نوعية العائد:**يركز المحور أعلاه على تقييم المخاطر المرتبطة بنوعية وجودة العائد للشركة وتقيس هذه النسبة مدى كفاية الأقساط المكتتبة لتغطية التعويضات، وتعكس حالة الربح والخسارة بالشركة وتعكس زيادة هذه النسبة عن المعدل النمطي وعدم قدرة الشركة على الحفاظ على حصتها السوقية، ويتم قياس ذلك من خلال النسب المالية المكونة من الآتي :

- نسبة الأرباح (الخسائر) الفنية إلى إجمالي الأقساط المكتتبة.
- معدل العائد على حقوق الملكية (*ROE*).
- عائد الاستثمار(Iy).

7) **السيولة:** يركز المحور أعلاه على تقييم المخاطر المرتبطة بإدارة السيولة لدى الشركة ويتم قياس ذلك من خلال النسب المالية.

- نسبة المطلوبات (مضافا إليها صافي مخصص الادعاءات تحت التسوية)
- نسبة التغير بالموجودات السائلة

8) **الشركات التابعة والزميلة:** يعني المحور أعلاه تقييم المخاطر المتعلقة باستثمارات الشركة في الشركات التابعة والزميلة يوتم قياسه من خلال نسبة اجمالي الاستثمارات بالشركات التابعة والزميلة إلى حقوق الملكية،ويتم معاملة الشركات وفقاً لدرجات التقييم وكما يلي:

- المستوى الرقابي الأول.
- مراجعة اعتيادية للبيانات المالية والرقابية للشركة.
- عدد مرات التفتيش الميداني على سجلات وأعمال الشركة قليلة نسبياً.
- التواصل مع إدارة الشركة بشكل دوري للاطمئنان على الأوضاع المالية والإدارية للشركة.

المحور الثالث: تجارب قياس الملاءة المالية في بعض الدول الغربية والعربية

تتفق معظم الآراء العلمية والعملية في مختلف أسواق التأمين على ضرورة وجود معايير أو مستويات للملاءة المالية في شركات التأمين بصورة عامة، ولقد زاد اهتمام مراقبي التأمين في السنوات الماضية بوضع المقاييس التي تساعد على التحقق من مستوى الملاءة المالية لشركات التأمين.

وانتقلت معظم الاقتصاديات الرئيسة في العالم، خلال *15* سنة الماضية، من معايير رأس المال الثابت المستند على القواعد المحاسبية لقياس ملاءتها المالية إلى شكل آخر من أشكال رأس المال المستند على المخاطر، وعلى الرغم من هذا التحول في نظم قياس الملاءة، إلا أن قواعد قياس الملاءة على المستوى الدولي لا تزال مختلفة، لذا سنحاول تسليط الضوء على القواعد الدولية والمحلية السائدة في هذا المجال .

أولاً : قياس الملاءة المالية لشركات التأمين في الولايات المتحدة الأمريكية :

تخضع جميع شركات التأمين في الولايات المتحدة الأمريكية في نظام *IRIS* أي ما يطلق عليه نظام الإنذار المبكر لتحليل بيانات القوائم المالية عن طريق الحساب الالي. وقد بدأ تطبيق هذا النظام منذ عام *1973* بواسطة اتحاد مراقبي التأمين في أمريكا *NAIC*الذي يعتبر أول هيئة متخصصة تطبق هذا النظام نظراً للصعوبات التي كانت تواجه اتحاد مراقبي التأمين الأمريكي في فحص المراكز المالية لشركات التأمين العاملة في السوق الأمريكية، ويقوم النظام على أساس تصنيف النسب المالية في أربع مجموعات تقيس كل منها خاصية معينة من الخصائص المالية لشركات التأمين، وهذه المجموعات هي النشاط والربحية والسيولة والاحتياطات الفنية، بالإضافة إلى مجموعة تقيس كفاءة إدارة شركة التأمين بصفة عامة (قياس النشاط الكلي).

ويتكون نظام معلومات الإشراف على التأمين *IRIS* للإنذار المبكر من مرحلتين أساسيتين:[26]

❖ **المرحلة الأولى:** وهي المرحلة الاحصائية والتي يتم من خلالها حساب النسب المالية الاحدى عشر التي يتكون منها نظام معلومات الاشراف على التأمين *IRIS*من البيانات الخاصة بالشركات والمقدمة لاتحاد مراقبي التأمين في أمريكا *NAIC* طبقاً لكشوف معدة سلفاً من قبله.

❖ **المرحلةالثانية:** وهي مرحلة تحليل النتائج وفقاً لكشوف الحسابات المالية الختامية لشركات التأمين، ونتائج النسب المالية لنظام المعلومات للإشراف على التأمين *IRIS* والتي تتم بواسطة خبراء متخصصين في التحليل المالي.

إلا أنه ومنذ استخدام *NAIC* نظام الانذار المبكر في أوائل السبعينات ظهرت عدة دراسات تركز على نقاط الضعف في هذا النظام ، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي :

1- كثرة الاختبارات عن الحاجة.

2- عدم مقدرة النظام على ترتيب الشركات حسب متانة مراكزها المالية.

3- قابلية النظام للاستخدام الخاطئ في الأغراض المعيارية.

4- اتجاهه ليكون ثابتاً وغير محصن ضد الزوال والمعالجة.

ولتلاقي هذه العيوب كان لابد من تطوير نظام الإنذار المبكر حيث تم تصميم نظامين للملاءة المالية حديثاً بمعرفة اتحاد مراقبي التأمين *NAIC*هما:

1- معدل رأس المال المخاطر.

2- نظام مراقبة التحليل المالي.

ففي عام 1994، اعتمد الاتحاد الوطني لمراقبة التأمين معايير راس المال المستند على المخاطر لقياس الملاءة، وكانت الغاية من هذه المعايير عكس حجم المخاطر التي تتعرض لها شركات التأمين، ووفق هذه المعايير يطلب من أي شركة تأمين امتلاك رأس المال الذي يعادل أو يتجاوز الحد العلى لمعايير هما :

1- معيار نسبة اجمالي رأس المال المعدل، إلى رأس المال المستند على المخاطر .

2-معيار الحد الأدنى من رأس المال الخاص بكل ولاية .

وفي ظل معايير رأس المال المستند على المخاطر، فإن اية مواقف يتعين على الشركة أو سلطة الإشراف لتخاذها تحكمها العلاقة بين إجمالي رأس المال المعدل لشركات التامين مع رأس المال المطلوب المستند على المخاطر .

ثانيا: الملاءة المالية لشركات التأمين في الاتحاد الأوروبي

كانت معايير الملاءة المالية السائدة في قطاع التأمين الأوروبي، حتى أواخر القرن العشرين، ترتكز على رأس المال المستند على القواعد المحاسبية، وفي بداية القرن الواحد والعشرين سعت المفوضية الأوروبية (*EC*)، المسؤولة عن اقتراح التشريعات في الاتحاد الأوروبي إلى توحيد تطبيق معايير الملاءة المالية عبر بلدانها، وطورت لهذا الغرض نظاماً للملاءة يرتكز على معايير راس المال المستند على المخاطر، ومر تطبيق هذا النظام بمرحلتين :

المرحلةالأولى: تن اعتماد إطار الملاءة الأول في عام *2004*، الذي تضمن تعديلات بسيطة على معايير رأس المال المستند على القواعد المحاسبية السائدة إلا أن هذا الإطار انتقد.

المرحلة الثانية: اعتمد التوجيه بشأن إطار الملاءة الثاني من قبل البرلمان والاتحاد الأوروبي في *2009*، وذلك بهدف تنسيق أنظمة الملاءة المالية لشركات التأمين في الدول الأعضاء في الاتحاد. وحماية حاملي وثائق التأمين في شركات التأمين، وزيادة استقرار الوضع المالي ككل.

وارتكز هذا الإطار على طريقة المشروع في إدارة المخاطر واستخدام النماذج الداخلية المعدة من قبل الإدارة لحساب رأس المال المطلوب، ويتألف الإطار الإشرافي للملاءة من ثلاثة عناصر هي:[27]

العنصر الأول : المتطلبات الكمية لقياس كفاية رأس المال بما في ذلك حساب الاحتياطات الفنية، والقواعد المتعلقة بحساب متطلبات الملاءة المالية لرأس المال وإدارة الاستثمار.

العنصر الثاني: المتطلبات النوعية للإشراف، بما في ذلك كفاية أدوات الرقابة الداخلية للشركة وعمليات إدارة المخاطر وإدارة الشركات.

العنصر الثالث : يتضمن زيادة الشفافية والافصاح عن مخاطر شركات التأمين وأوضاع رأس المال بهدف تزويد السوق بما يكفي من المعلومات لتمكينها من ممارسة وظيفتها في كبح المخاطر بشكل سليم.

ويتميز إطار الملاءة الثاني، برأي المفوضية الأوروبية، بأنه أكثر شمولاً وحساسية للمخاطر مقارنة مع إطار الملاءة الأول، وتسمح طريقة الميزانية العمومية المعدة وفق القيم السوقية الواردة في إطار الملاءة الثاني لشركات التأمين بأن تحدد احتياجاتها من رؤوس أموالها المطلوبة لأغراض الإشراف من خلال استخدام النماذج الداخلية المعدة من قبل إدارتها التي يتم فحصها من قبل سلطة الإشراف .

ثالثاً: الملاء المالية استناداً لمعايير شركة ستاندرد أند بورز:

تقوم العديد من المؤسسات العالمية بتقييم ملاءة شركات التأمين وإعادة التأمين في الأسواق العالمية، بصرف النظر عن طلب الشركة لخدمة التقييم من عدمه، ثم تقوم بإعداد قائمة بالشركات العالمية ذات الملاءة الجيدة، بناء على النتائج التي تتمخض عنها عملية تطبيق المعايير التي اعتمدت عليها هذه المؤسسات نتيجة الدراسات والأبحاث، وهذه المعايير ما هي إلا مجرد مقاييس يتم تطبيقها على الأرقام الواردة بميزانية الشركة.وغن أي انحراف عن معدلات المعايير المطبقة عالمياً يعطي مؤشراً بوجود ثغرة في أداء الشركة قد يعرضها في حالة عدم معالجتها إلى موقف حرج.

وتعتبر شركة ستاندرد أند بورز من المؤسسات العالمية التي تقوم بهذا التقييم وتستخدم في سبيل ذلك عدة مؤشرات لقياس الملاءة المالية لشركات التأمين وإعادة التأمين ولكل منها معدل نمطي.

رابعاً : قياس الملاءة المالية لشركات التأمين السورية

في عام *2004* صدر المرسوم التشريعي رقم *43* الناظم لأعمال التأمين في سورية، وقد نصت المادة *18منه*: على الشركة أن تحتفظ في أي وقت من الأوقات وطبقاً للأسس والأنظمة والتعليمات التي تضعها الهيئة بهامش الملاءة الذي يضمن أن تزيد قيمة موجودات (أطول) الشركة على مجموع التزاماتها، وحتى عام *2008* لم تكن هناك أية قواعد لقياس ملاءة شركات التأمين السورية سوى اشتراط حد أدنى لرأس مال شركات التأمين، وبتاريخ *2008/11/10*

أصدرت هيئة الإشراف على التأمين في سورية ، نظام هامش الملاءة بموجب القرار رقم *210/100/*م. إ، وقد حدد هذا النظام قواعد عامة لحساب هامش الملاءة المطلوب لشركة التأمين وفقاً للمعادلة التالية:[28]

$$\text{هامش الملاءة} = \frac{\text{رأس المال المتوفـــــر}}{\text{رأس المـــال المطـلوب}}$$

وألزم النظام شركات التأمين بأن لا يقـل هامــش الملاءة لديها في أي وقت من الأوقات عن (*150%*)، ويتم حساب هذا الهامش استناداً للبيانـات والجداول الملحقة بهذا النظـام ويتكون رأس المـال المتوفر فـي الشركة من (رأس مـال الأساسي المدفوع +رأس مال اضافي+ الاحتياطات الحرة والأرباح)، ويحدد رأس المال المطلوب بالنسبة لكل نوع من أنواع المخاطر التالية: (مخاطر الموجودات+ مخاطر تأمين الحياة+ مخاطر الاكتتابية + مخاطر اعادة التأمين).

خاتـــــمة:

ممـا سـبق يتبـين أن شـركات التـأمين مثـل غيرهـا مـن الشـركات الماليـة، التـي تواجـه كـل أنـواع المخـاطر الماليـة والتشغيلية، وهو ما يتطلب منها اتخاذ التدابير الوقائية والاجراءات التحوطية الملائمة لإدارة تلك المخاطر، مع الأخذ بعين الاعتبار الالتزام بالمتطلبات المحلية والدولية في ذلك.

ولعل من أهم هذه المخاطر التي تواجه شركات التأمين هو العجز عن الوفاء بالتزاماتها تجاه لدائنيها(بشكل خاص المؤمن لهم)، مما يعني إفلاسها وخروجها من السوق. وتعمل هيئة الإشراف الدولية *IRIS* على التأمين دوراً كبيراً في حماية هذه الشركات وحماية مصالح حاملي وثائق التأمين، من خلال وضع قواعد للتقييم السليم لالتزامات التأمين، وتتطلب هذه القواعد احتفاظ شركات التأمين بمقدار محدد من الاحتياطات الفنية لدعم هذه الالتزامات، وهذا ما يسمى بهامش الملاءة المالية .

التوصيات :

1- ضرورة قيام الجهات الرقابية على صناعة التأمين بتوعية كافة الجهات العامـة والخاصـة التـي تتعامل مـع شركات التأمين المدرجة في الأسواق المالية لاعتماد نموذج هامش الملاءة كمؤشر رئيسي يعبر عن متانة المركز المالي للشركات ومدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها.

2- إنشاء صندوق ضمان وفاء شركات التأمين بالتزاماتها لحملة الوثائق والمستفيدين منها على أن تكون إدارة وأموال الصندوق تحت إشراف ورقابة إدارة التأمين.

3- ضرورة إجراء التحديث المستمر لنموذج هامش الملاءة ليعكس كافة المخاطر المحتملة والمتجددة التي قد تؤدي لفشل شركات التأمين .

4- تطوير مؤشرات السلم الرقابي بحيث يتم اختصار المؤشرات المكررة التي تقيس نفس النشاط أو المجال وإضافة مؤشرات لقياس مخاطر أعمال التأمين على الحياة.

5- تطوير نموذج الملاءة المالية المستخدم والاتجاه التدريجي لتطبيق، ما أمكن للمبادئ المستمدة من نموذج الملاءة المالية 2 لمواكبة أفضل الممارسات الدولية والوفاء بالمتطلبات الدولية للجمعية الدولية لمراقبي التأمين.

الهوامش البحثية:

[1]عمود عبد اللطيف، ملاءة معيد التأمين (شرط الوجود وشرط الاستمرار)، أبحاث تأمينية ، مجلة الرائد العربي، منشورات شركة الاتحاد العربي لإعادة التأمين ، دمشق، سورية ، العدد 54 ، 1997 ، ص 5

[2]*INTERNATIONL ASSOCIATION OF INSURANCE SUPERVISORS (IAIS)PRINCIPLES ON CAPITAL ADEQUACY SALEVENCY AND ACTUARIAL ISSUES.TOKYO 9/ JANUARY /2002.P03*

[3]*Colmbin, fabinno,and ce care lli ,simone , liquiditysolvency and cash-flow simualationmodeles in non life insurancecompanies the itllianexpennesce ,faculté of économies, univarsity of pisa ,italy,2001 ;pp 57*

4طعيمة، ثناء محمد ، محاسبة شركات التأمين وفقاً لأحداث المعايير المحاسبية لشركات التأمين، دار اشتراك للنشر والتوزيع، القاهرة ، مصر، الطبعة الأولى ، 2002، ص 298.

[5]الحناوي، رأفت حسين، التصنيف الكمي للنسب المالية لشركات القطاع العام الصناعي، مجلة آفاق الجديدة، المجلة العلمية لكلية التجارة، جامعة المتوفية، السنة الرابعة، العدد الأول ،1992، ص 391-436.

[6]القاضي عبد الحليم عبد الله، خريطة مراقبة مستوى الملاءة المالية لشركات التأمين، المجلة العلمية لكلية التجارة، جامعة المنوفية، مصر، العدد 3،1994، ص51.

[7]ميفاني سامي، الملاءة المالية لشركات التأمين مفهوم ومسؤولية، أبحاث تامينية ، مجلة الرائد العربي منشورات شركة الاتحاد العربي لإعادة التأمين ، دمشق سورية، العدد35، 1992، ص 9

[8]البلفيلي ، محم توفيق ، مهدي ابراهيم محمد، مبادئ ادارة الخطر والتأمين، كتاب مترجم، دار المريخ، الرياض، المملكة العربية السعودية،2006، ص854-855.

[9]عبد الرزاق، سعد السعيد، عبد الغني ، اقتصاديات اعادة التأمين، مركز التعليم المفتوح ، جامعة القاهرة، 2011،ص 31.

[10]ميفاتي ، سامي ، مرجع سابق ، ص 18-19.

[11]محي الدين حمزة ، دراسة وتقييم واقع الاستثمارات في شركات التأمين وعلاقتها بالسيولة والربحية، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، سوريا ،2008، ص85

[12]طعيمية ، مرجع سابق ، ص315.

[13]نفس المرجع السابق ، ص 318

[14]الزعبي ، محمد هيثم ، الإدارة والتحليل المالي ، دار الفكر للطباعة والنشر، عمان، الأردن، 2000،ص 37.

[15]علاء الدين جبل، تحليل القوائم المالية، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، منشورات جامعة حلب، 2004، ص187

[16]مطر محمد ، التحليل المالي ، الأساليب والأدوات والاستخدامات العلمية، نشر بدعم من معهد الدراسات المصرفية ، الطبعة الأولى، عمان 1997، ص 193

[17]محي الدين حمزة، مرجع سابق، ص 89

[18]اسماعيل وآخرون ، التحليل المالي، الطبعة الأولى ، عمان، الاردن، 2000، ص 178.

[19]محي الدين حمزة ، مرجع سابق ، ص 306

[20]حمودة إبراهيم أحمد ، الأسس العلمية والعملية لتقييم الأداء في شركات التأمين، مجلة الدراسات المالية والتجارية ، جامعة القاهرة، جمهورية مصر العربية، العدد 2، 1998، ص 18.

[21]نفس المرجع السابق ، ص 19.

[22]نفس مرجع سابق، ص 21

[23]الميقاتي، سامي ، مرجع سابق، ص 43.

[24]يوسف رضوي ، التنبؤ بالملاءة المالية لشركات التأمين باستخدام التحليل المالي الديناميكي ، رسالة ماجستير ، جامعة القاهرة ، مصر ، 2011، ص45.

[25]نفس المرجع السابق، ص 44

[26]محي الدين حمزة، مرجع سابق، ص 90

[27]نفس المرجع السابق، ص 91

[28]رجب مصطفى ، تجربة الاتحاد الاوروبي في ميدان تنظيم أعمال التأمين ومشروع سوق التأمين الخليجية المشتركة، أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة، المكتب العربي للاستشارات التأمينية ، الطبعة الأولى،2015،